

الى السيد وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

التأخر في تنزيل إجراءات وتدابير السكن المدعم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛
تعيش بلادنا، على وقع السياق التضخمي العالمي، الذي بدأت تظهر تأثيراته المباشرة، من دون شك، على سوق العقار، كأحد الأذرع الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تفتقد هذه السوق للصلاية اللازمة، وتتأثر بشكل مباشر بتقلبات الأسعار على المستوى العالمي، خاصة أسعار الطاقة وتكاليف البناء.
وفي إطار اللائقين من تطور معدلات التضخم، فإن معالم انكماش سوق العقارات ببلادنا، بدأت تتزايد، حيث أكد بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، في مذكرة مشتركة حديثة، أن مؤشر أسعار الأصول العقارية ارتفع، على أساس سنوي، بنسبة 0,8 في المائة برسم الفصل الأول من سنة 2023.
كما أبرزنا في مذكرة حول المنحى العام للسوق العقارية برسم الفصل الأول من سنة 2023، أن هذا التطور يعزى إلى ارتفاع أسعار البقع الأرضية بنسبة 2 في المائة، والممتلكات المعدة للاستعمال المهني بنسبة 3,7 في المائة، وشبه ركود أسعار الممتلكات السكنية بنسبة 0,1 في المائة.
وفي هذا السياق، نسألكم السيدة الوزيرة المحترمة، عن البرامج السكنية المدعمة من طرف الدولة، حيث جاء في قانون المالية لسنة 2023، إجراءات وتدابير جديدة لتقديم دعم مباشر للأسر المعنية بهذا النمط من السكن، كأحد توصيات النموذج التنموي الجديد؟ ثم نسألكم عن أسباب التأخر في إخراج التدابير والإجراءات المتخذة لتنزيل هذا البرنامج؟ وتفضلوا، السيدة الوزيرة، بقبول خالص تحيات الاحترام والتقدير.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

أحمد العبادي